جهود الأمين العام وممثلته الخاصة لإنشاء ممرات
إغاثة إنسانية متفق عليها؛

٢٠- يكرر أيضا مناشدته للطرفين أن
يتخذا جميع التدابير اللازمة لكفالة الأمن
والسلامة لأفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية
للتحقق في أنغولا وكذلك للأفراد المشتركين في
عمليات الإغاثة الإنسانية؛

٢١- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم
إليه، بمجرد أن تسوغ الحالة ذلك، وعلى أية حال
في موعد غايته ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، تقريرا عن
الحالة في أنغولا مشفوعا بتوصيته بشأن الدور
المقبل للأمم المتحدة في عملية إقرار السلم وأن
يبقي المجلس بصفة منتظمة، في غضون ذلك، على علم
بالتطورات؛

٢٢- يطلب أيضا إلى الأمين العام أن
يقدم، في أقرب وقت ممكن، الآثار المترتبة في
الميزانية على الوصول بالبعثة إلى حجمها
الكامل على النحو الذي أذن به في القرار ٦٩٦
(١٩٩١)؛

٢٣- يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

اتخذ بالاجتماع في الجلسة ٣٢٥٤

مقران

وفي الجلسة ٣٢٧٧، المعقودة في ١٥
أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، قرر المجلس أن يدعو ممثلي
أنغولا والبرتغال ومصر ونيجيريا إلى الاشتراك،
دون أن يكون لهم حق التصويت، في مناقشة البند
المعنون "الحالة في أنغولا: تقرير لاحق للأمين
العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في
أنغولا (Add.1 و S/26434)"^(١٤).

القرار ٨٦٤ (١٩٩٢)

المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

إن مجلس الأمن.

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠
أيار/مايو ١٩٩١، و٧٤٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤
أذار/مارس ١٩٩٢، و٧٨٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين

المساعدة العسكرية، لمنع الاتحاد من مواصلة
أعماله العسكرية، إلا إذا أفاد الأمين العام قبل
حلول ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بأنه تم إقرار وقف
فعال لإطلاق النار وأنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن
التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم وقرارات مجلس
الأمن ذات الصلة؛

١٢- يقر الحقوق الشرعية لحكومة أنغولا،
ويرحب، في هذا الصدد، بتقديم المساعدة إلى
الحكومة دعما للعملية الديمقراطية؛

١٤- يرحب بالخطوات التي اتخذها
الأمين العام لتنفيذ خطة المساعدة الإنسانية
الطارئة؛

١٥- يحيط علما ببيانات الاتحاد الوطني
بأنه سيتعاون في سبيل ضمان إيصال المساعدة
الإنسانية دون عائق إلى جميع الأنغوليين، ويطلب
بأن يتصرف الاتحاد وفقا لذلك؛

١٦- يطلب إلى جميع الدول الأعضاء ووكالات
الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن
تستجيب بسرعة وسخاء للنداء الصادر عن الأمين
العام تنفيذا للخطة المذكورة أعلاه وأن تقدم
مساعداً غوثية إنسانية إلى أنغولا أو تزيد من
هذه المساعدات، ويشجع الممثلة الخاصة للأمين
العام على مواصلة تنسيق تقديم المساعدة
الإنسانية؛

١٧- يطلب بأن يواصل الاتحاد الوطني
تقديم تعاونه في كفالة الإجراء الغوري للرعايا
الأجانب وأفراد أسرهم من هوامبو وغيرها من
الأماكن التي يحتلها؛

١٨- يكرر إدانته الشديدة للاعتداء الذي
قامت به قوات الاتحاد الوطني في ٢٧ أيار/مايو
١٩٩٢ على قطار يقل مدنيين، ويؤكد من جديد أن هذه
الاعتداءات الإجرامية تشكل انتهاكات واضحة
للقانون الإنساني الدولي؛

١٩- يكرر مناشدته للطرفين أن يتقيدا
تقيدا دقيقا بتواعد القانون الإنساني الدولي
المنطقة، بما في ذلك أن يضمننا إتاحة وصول
المساعدة الإنسانية دون إعاقة إلى السكان
المدنيين المحتاجين إليها، ويشني بوجه خاص على

ألف

١- يرحب بالتقرير اللاحق للأمين العام المؤرخ ١٣ و١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ويقرر تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لمدة ثلاثة شهور حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛

٢- يكرر تأكيد استعدادده للنظر في اتخاذ إجراء على وجه السرعة، في أي وقت في غضون فترة الولاية المأذون بها بموجب هذا القرار، بناء على توصية الأمين العام، لتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا بدرجة كبيرة في حالة حدوث تقدم ذي شأن في عملية السلم؛

٣- يؤكد من جديد أهمية مهام المساعي الحميدة والوساطة التي تضطلع بها البعثة والممثلة الخاصة بهدف إعادة إقرار وقف إطلاق النار واستئناف عملية السلم من أجل التنفيذ التام لاتفاقات السلم لأنغولا؛

٤- يرحب باستمرار ميل حكومة أنغولا إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بما يتفق مع اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

٥- يؤكد من جديد اعترافه بالحقوق المشروعة لحكومة أنغولا، ويرحب في هذا الصدد بتقديم المساعدة إلى الحكومة دعماً للعملية الديمقراطية؛

٦- يكرر مرة أخرى مطالبته للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بأن يقبل دون تحفظ نتائج الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وأن يتقيد تقيدا تاما باتفاقات السلم؛

٧- يدين الاتحاد الوطني لمواصلته القيام بأعمال عسكرية، تؤدي إلى زيادة معاناة السكان المدنيين في أنغولا والإضرار بالاقتصاد الأنغولي، ويطالب مرة أخرى بأن يوقف الاتحاد فوراً هذه الأعمال؛

٨- يدين أيضاً المحاولات المتكررة للاتحاد الوطني للاستيلاء على أراض إضافية وتقايسه عن سحب قواته من المواقع التي احتلها منذ استئناف

الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و٧٩٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و٨٠٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، و٨١١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٣، و٨٢٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، و٨٣٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، و٨٥١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣.

وقد نظر في التقرير اللاحق للأمين العام المؤرخ ١٣ و١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣^(١٩).

وإذ يعرب عن شديد القلق إزاء استمرار تدهور الحالة السياسية والعسكرية، وإذ يلاحظ مع الجزع زيادة تدهور الحالة الإنسانية الخطيرة أصلاً.

وإذ يشعر بقلق شديد من أنه، على الرغم من قراراته السابقة والجهود التي بذلها الأمين العام وممثلته الخاصة، لا تزال محادثات السلم موقوفة ولم يتحقق وقف لإطلاق النار.

وإذ يرحب بالبيان المشترك الصادر في لشبونة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ عن ممثلي الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية^(٢٠)، الدول الثلاث المراقبة لعملية السلم الأنغولية.

وإذ يرحب أيضاً بجهود الأمين العام وممثلته الخاصة الرامية إلى حل الأزمة الأنغولية في أقرب وقت عن طريق المفاوضات ويدعمها لهذا الغرض ويؤكد الأهمية التي يعلقها على ذلك.

وإذ يرحب كذلك بجهود اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الأفريقي التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية وجهود رؤساء دول البلدان المجاورة لتسهيل استئناف عملية السلم في أنغولا.

وإذ يؤكد أهمية الإبقاء على وجود مستمر وفعال للأمم المتحدة في أنغولا بغية تعزيز عملية السلم وتعجيل التنفيذ التام لاتفاقات السلم لأنغولا.

وإذ يؤكد من جديد التزامه بصون وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية.

المحتجزين رغم إرادتهم والامتناع عن القيام بأي عمل قد يسبب أضرارا للممتلكات الأجنبية؛

باء

إذ يدين بشدة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنفولا ويحمل قيادته المسؤولية عن عدم اتخاذ التدابير اللازمة للامتثال للمطالب التي نص عليها مجلس الأمن في قراراته السابقة،

وإذ يصمم على ضمان الاحترام لقراراته والتنفيذ التام لاتفاقات السلم لأنفولا،

وإذ يحث جميع الدول على الامتناع عن تقديم أي شكل مباشر أو غير مباشر من أشكال المساعدة أو الدعم أو التشجيع للاتحاد الوطني،

وإذ يقرر أنه، نتيجة للأعمال العسكرية التي يقوم بها الاتحاد الوطني، فإن الحالة في أنفولا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يعمل بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١٧- يقرر أن تصبح الأحكام المنصوص عليها في الفقرات ١٩ إلى ٢٥ أدناه نافذة بعد عشرة أيام من تاريخ اتخاذ هذا القرار ما لم يخطر الأمين العام المجلس بأنه قد تم إقرار وقف فعال لإطلاق النار والتوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

١٨- يقرر أيضا أنه إذا حدث، في أي وقت بعد تقديم الأمين العام للتقرير المذكور أعلاه، أن أبلغ الأمين العام المجلس بأن الاتحاد الوطني قد خرق وقف إطلاق النار أو توقف عن المشاركة على نحو بناء في تنفيذ اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تصبح الأحكام المنصوص عليها في الفقرات ١٩ إلى ٢٥ أدناه سارية المفعول على الفور؛

١٩- يقرر كذلك، بهدف حظر جميع أشكال البيع أو التوريد للاتحاد الوطني بالأسلحة والمواد المتصلة بها والمساعدات العسكرية وكذلك النفط والمنتجات النفطية، أن تمنع جميع الدول البيع أو التوريد، من جانب مواطنيها أو من أقاليمها أو باستخدام السفن أو الطائرات

الأعمال العدائية، ويطلب مرة أخرى بأن يفعل ذلك فوراً وأن يوافق دون إبطاء على إعادة قواته الى المناطق التي تراقبها الأمم المتحدة وذلك كتدبير انتقالي ريثما يتحقق التنفيذ التام لاتفاقات السلم؛

٩- يؤكد من جديد أن هذا الاحتلال انتهاك خطير لاتفاقات السلم ومتعارض مع هدف تحقيق السلم من خلال عقد اتفاقات وإجراء مصالحة؛

١٠- يشدد مرة أخرى على الحاجة الأساسية إلى استئناف محادثات السلم دون إبطاء تحت رعاية الأمم المتحدة بغية إقرار وقف لإطلاق النار فوراً في جميع أنحاء البلد والتنفيذ الكامل لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن؛

١١- يحيط علماً بالبيانات التي أصدرها الاتحاد الوطني بأنه مستعد لاستئناف مفاوضات السلم ويطلب بأن يتصرف الاتحاد وفقاً لذلك؛

١٢- يرحب بالخطوات الإضافية التي اتخذها الأمين العام لتنفيذ خطة المساعدة الإنسانية الطارئة؛

١٣- يدين بشدة الهجمات المتكررة التي شنها الاتحاد الوطني ضد موظفي الأمم المتحدة العاملين لتوفير المساعدات الإنسانية، ويؤكد من جديد أن تلك الهجمات انتهاكات صريحة للقانون الإنساني الدولي؛

١٤- يحيط علماً بالبيانات الصادرة عن الاتحاد الوطني والتي تفيد أنه سوف يتعاون في ضمان توصيل المساعدات دون عائق الى جميع الأنفوليين، ويطلب بأن يتصرف الاتحاد وفقاً لذلك؛

١٥- يكرر مناشدته للطرفين أن يتخذا جميع التدابير اللازمة لكفالة الأمن والسلامة لأفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنفولا وكذلك للأفراد المشتركين في عمليات الإغاثة الإنسانية، وأن يلتزما بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة؛

١٦- يطلب الاتحاد الوطني بأن يبادر على الفور بالإفراج عن جميع المواطنين الأجانب

الكيانات، بما في ذلك السفن، التي يناد باشتراكها في تلك الانتهاكات؛

(هـ) إعلان المبادئ التوجيهية التي قد تُلزم لتسهيل تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٩؛

٢٣ - يهيب بجميع الدول أن تتعاون تعاونا كاملا مع اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٢٢ أعلاه في تنفيذ مهامها، بما في ذلك توفير المعلومات التي قد تطلبها اللجنة عملا بهذا القرار؛

٢٤ - يطلب إلى جميع الدول أن تقدم إلى الأمين العام تقريرا بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ عن التدابير التي اتخذتها للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الفقرة ١٩ أعلاه؛

٢٥ - يطلب إلى الأمين العام تقديم جميع المساعدات اللازمة إلى اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ٢٢ أعلاه واتخاذ الترتيبات اللازمة في الأمانة العامة لهذا الغرض؛

٢٦ - يعرب عن استعداده للنظر في فرض تدابير أخرى بموجب ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك، في جملة أمور، تدابير تجارية ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وفرض قيود على سفر الأفراد التابعين للاتحاد الوطني، ما لم يُغد الأمين العام بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بأنه قد تم تحقيق وقف إطلاق النار بصورة فعالة وأنه قد تم التوصل إلى اتفاق بشأن التنفيذ التام لاتفاقات السلم لأنغولا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

جيم

٢٧ - يعرب أيضا عن استعداده لإعادة النظر في التدابير الواردة في هذا القرار إذا أُبلغ الأمين العام المجلس بأنه قد تحقق وقف فعال لإطلاق النار وتم احراز تقدم ملموس في اتجاه التنفيذ التام لاتفاقات السلم لأنغولا وقرارات المجلس ذات الصلة؛

٢٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه، بمجرد أن تسوغ الحالة ذلك، وعلى أي حال قبل ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بفترة كافية وكذلك قبل ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، تقريرا

التي ترفع أعلامها، بالسلاح والمواد المتصلة به بجميع أنواعها، بما في ذلك الأسلحة والذخائر، والمركبات والمعدات العسكرية وقطع الغيار اللازمة لها، وكذلك النفط والمنتجات النفطية، سواء أكان منشؤها إقليميا أو لم يكن، إلى إقليم أنغولا إلا عن طريق نقاط الدخول المسماة في قائمة تقدمها حكومة أنغولا إلى الأمين العام، الذي يجب أن يقوم على وجه السرعة بإخطار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛

٢٠ - يطلب إلى جميع الدول، وجميع المنظمات الدولية، أن تعمل وفقا لأحكام هذا القرار على وجه الدقة، على الرغم من وجود أية حقوق أو التزامات ممنوحة أو مفروضة بموجب أي اتفاق دولي أو أي عقد تم الدخول فيه أو أي ترخيص أو إذن ممنوح قبل تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

٢١ - يطلب إلى الدول رفع الدعوى القانونية على الأشخاص والكيانات التي تخرق التدابير المفروضة بموجب هذا القرار وفرض عقوبات مناسبة؛

٢٢ - يقرر أن ينشيء، وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس للقيام بالمهام التالية وتقديم تقرير عن أعمالها إلى المجلس مع ملاحظاتها وتوصياتها؛

(أ) فحص التقارير المقدمة عملا بالفقرة ٢٤ أدناه؛

(ب) مطالبة جميع الدول بمعلومات إضافية بشأن الاجراءات التي تتخذها بغية التنفيذ الفعال للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٩ أعلاه؛

(ج) النظر في المعلومات التي تبلغها الدول بها بشأن انتهاكات التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٩ والتوصية بالتدابير المناسبة للرد عليها؛

(د) تقديم تقارير دورية إلى المجلس عن المعلومات المقدمة إليها بشأن الانتهاكات المزعومة للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٩، مع القيام عند الإمكان بتحديد الأشخاص أو

الطرائق اللازمة لتحقيق وقف إطلاق النار بشكل فعال وفقا لقرارات المجلس.

"ويحيط المجلس علما بالبلاغ الصادر عن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر والمشار إليه في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام. ويعرب المجلس عن قلقه إزاء ما ذكره الأمين العام من أنه لم يحرز تقدم كاف بعد فيما يتعلق بالتنفيذ التام لاتفاقات السلم وقرارات المجلس ذات الصلة. ويطلب المجلس الاتحاد الوطني بأن يتخذ التدابير اللازمة للامتثال لقراراته السابقة. ويعرب المجلس عن استعداده للنظر في أن يفرض على الفور مزيدا من التدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تتضمن، في جملة أمور، فرض تدابير ضد الاتحاد الوطني تتعلق بالتجارة، وقيود على سفر الأفراد التابعين للاتحاد، في أي وقت يلاحظ فيه أن الاتحاد لا يتعاون بحسن نية لتنفيذ وقف إطلاق النار بصورة فعالة وتنفيذ اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أو بناء على تقرير من الأمين العام في هذا الشأن.

"ويعرب المجلس عن قلقه الشديد للتدهور الخطير في الحالة الانسانية في أنغولا. بيد أن مما يشجعه هو ما ورد في تقرير الأمين العام من أن منظومة الأمم المتحدة قد تمكنت الآن، بالعمل مع الوكالات الانسانية، من زيادة معدل توصيلها للمعونة الفوئية الى جميع أنحاء البلد زيادة كبيرة. ويرحب المجلس باستئناف تسليم شحنات الاغاثة الانسانية الى مدينتي كويتو وهامبو. ويطلب الى الأطراف أن تتعاون تعاوناً كاملاً في ضمان توصيل المساعدات الانسانية الى جميع الأنغوليين في جميع أنحاء البلد دون وضع أية عراقيل، وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن وسلامة الأفراد التابعين للأمم المتحدة وغيرهم المشتركين في عمليات الإغاثة الانسانية، وأن تلتزم بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي السارية. ويثني على المجتمع الدولي لسخائه في تقديم المعونة الفوئية ويطلب أيضاً إلى المجتمع الدولي أن يوفر بسرعة مزيداً من المعونة الفوئية لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

عن الحالة في أنغولا وتنفيذ هذا القرار، مع توصيته بشأن الدور المقبل للأمم المتحدة في عملية السلم، وإبقاء المجلس، في غضون ذلك، على علم بالتطورات بصورة منتظمة:

٢٩ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

اتخذ بالاجماع في الجلسة ٣٢٧٧

مقررات

وفي الجلسة ٣٣٠٢، المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قرر المجلس أن يدعو ممثل أنغولا الى الاشتراك، دون أن يكون له حق التصويت، في مناقشة البند المعنون "الحالة في أنغولا: تقرير لاحق للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/26644)"^(٣١).

وفي الجلسة نفسها، وفي أعقاب مشاورات أجريت في وقت سابق مع أعضاء مجلس الأمن، أدلى الرئيس، بالبيان التالي نيابة عن المجلس^(٣٢):

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣"^(٣٣) المقدم استجابة للفقرة ٢٨ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وأحاط المجلس علما بالمحادثات الاستطلاعية الجارية في لوساكا تحت رعاية الأمم المتحدة، والتي أرسلت اليها حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بوفدين. ويؤكد المجلس تأييده التام للأمين العام وممثلته الخاصة في جهودهما الرامية الى التوصل في أقرب وقت ممكن الى تسوية للزمة الأنغولية عن طريق التفاوض في إطار اتفاقات السلم لأنغولا وقرارات مجلس الأمن. ويطلب الى الأطراف الأنغولية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع الأمين العام وممثلته الخاصة تحقيقاً لهذه الغاية.

"ويلاحظ المجلس الاجراءات التي اتخذها مؤخرا كلا الطرفين، بما فيها تخفيف شدة الأعمال العدائية، ويرى أنه من الضروري أن يتخذ الطرفان الخطوات اللازمة لاستئناف المفاوضات المباشرة للوصول الى تسوية سلمية، وأن يتفقا دون تأخير على